

معلق ان ردا على البخاري في جميع
الطرق ما وجد في كتابه
اصح

علي بن الصلاح في اطلاقه هذا العبد من غير تعيين فاعده
واليس كذلك بل كتاب البخاري في جميع الروايات الثلاثة
في العبد سواء اذ انما حصل الاشتباه من جهة ان جميعا
ابن شاذان و ابراهيم بن مهزيب لما سمعا الصحيح على البخاري
فانهم ما منوا اخر الكتاب شيئا من روايه بالاجازة عنه وقد
نبه على ذلك الحافظ ابو الفضل بن طاهر وكذا نبه الحافظ
ابو علي الجبائي في كتاب تعيين الممهل على ما يتعلق بابراهيم
ابن يعقوب قروي سنة ابيه قال واما من ادّعى في كتاب
الحكام اذ اخر الكتاب فاجازة في البخاري قال ابو علي
الجبائي وكذا فانه من حديث عائشه رضي الله عنها في قصة
الافك في باب قوله بنا انك وبعث بربدون ان يبدوا
كلام الله الى اخره اباب واما ما جاز من شاذان فانه قد تنا
كتاب الحكام اذ اخر الكتاب فبين ان الفصحى في رواية
ما جاز ابن شاذان و ابراهيم بن مهزيب انما حصل من طرفان الوقت
لان اصل تصنيفه وظهر ان العبد في الولايات كلها سواء
وغايتها ان الكتاب جميعه عند القري بالسهام وعند
هذين بعضه سهام وبعضه باجازه والعبد عند الجميع
في اصل التصنيف سواء فلا اعتد اض على ابن الصلاح
في شيء مما اطلقه وانه اعلم **قوله** ولم يذكر
عنه كتاب مسلم بالمرور وهو يرد على غيره كتاب البخاري
لكثرة طرقه انتهى وذكر الشيخ في شرح الايهة
ابن مسلم ان غيره كتاب مسلم بالمرور انني عن ابن
حديث وعن الشيخ محي الدين النووي ان عديته بغير المرور

حوار مع الاز

حوار بعد الاف قلت وعند يني هذي نظر
وانما لم تعرض المؤلف له لانه لم يقصد ذكره
ما في البخاري حق مستند له عليه عن ما في كتاب مسلم
بالسبب في ذكر المؤلف لعده ما في البخاري اجعل
من جلة البحث في ان الصحيح الذي ليس في الصحيحين
غير قليل خلافا لقوله ابن الاخرم لان المؤلف قد نبه
بجسته على مقدمه احداهما ان البخاري قال احفظ
ما به الف صحيح والاحرى ان جلة ما في كتاب بالمرور
سبع الاف ومانان وخمسة وسبعون حديثا ينبغي
ان الذي لم يخرج البخاري من الصحيح اكثر مما خرج
والجواب عن هذا حاصل عند المؤلف من قوله انهم
قد نطقوا هذه العبار على الموقوفات والمقطوعات
والمكررات فباعثار ذلك من صحته وعوى ابن الاخرم
ويزيد ذلك وضوحا ان الحافظ ابانكر من عبد الله
الشيباني المعروف بالجوزي ذكر في كتابه المنسني في
المنقول انه استخرج على جميع ما في الصحيحين حديثا
جددا فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين الف طريق ولزم
ما به ومثابن طريقا فاذا كان الشرح مع ضيق من غيرها
بلغ جلة ما في كتابها بالمرور هذا القدر فما لم يخرج
من الطرق للمتون التي اخرها لها لعله يبلغ هذا القدر
ايضا ويبين وما لم يخرجها من المطون من الصحيح
الذي لم يبلغ شيئا لعله يبلغ هذا القدر ايضا ويؤيد
منه فاذا اضاف الى ذلك ما جاز من الصحابة والتابعين